

رفض المجلس الدستوري الفرنسي اليوم الثلاثاء، القانون الذي يجرم إنكار الإبادة الأرمنية في مطلع القرن الماضي، معتبرا أنه يتعارض مع حرية التعبير.

وجاء في بيان صادر عن المجلس الدستوري الفرنسي أن "المشرع عبر معاقبة الاعتراض على وجود جرائم هو نفسه اعترف بها ووصفها بأنها كذلك، يكون قد اتخذ خطوة غير دستورية تتعارض مع حرية التعبير والاتصال".

من جهتها، استقبلت تركيا بـ"ارتياح" قرار المجلس الدستوري الفرنسي رفض القانون الذي يعاقب على إنكار إبادة الأرمن والذي تسبب بأزمة دبلوماسية بين باريس وأنقرة، كما أعلنت السفارة التركية في باريس الثلاثاء، وفقا لفرانس برس.

وقال المتحدث باسم السفارة انجين سولاك اوغلو "ان ذلك يعطي املا في ما يتعلق بمستقبل العلاقات (...). نسجل بارتياح هذا القرار"، موضحا أنه ستم دراسته.

واعتر نائب رئيس الحكومة التركية بولنت ارينج الثلاثاء ان قرار المجلس الدستوري الفرنسي برفض قانون يجرم إنكار إبادة الأرمن مطلع القرن الماضي، اتاح تجنب قيام "ازمة خطيرة" بين فرنسا وتركيا.

وقال ارينج على صفحته على تويتر ان "المجلس الدستوري اتخذ قرارا صائبا بعيدا عن الاعتبارات السياسية. لقد جنب هذا القرار احتمال قيام ازمة خطيرة بين فرنسا وتركيا.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 29/02/2012

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfaraq.com